أثر المساعدات الإنسانية على تعزيز مكانة الكويت السياسية

The Impact of Humanitarian Aid on Strengthening Kuwait's Political Position

أحمد عبد الله حمود العنزي

طالب ماجستير بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

علاء عبدالحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

مروة كدواني

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

المستخلص:

إن اختيار دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني وتسمية سمو أمير دولة الكويت الراحل قائداً للعمل الإنساني لم تأتيان من فراغ، وإنما عرفاناً وتقديراً من قبل الأمم المتحدة لدور دولة الكويت حكومة وشعباً في ظل قيادة سموه رحمه الله، في الوقوف إلى جانب شعوب العالم ومحاولة التخفيف عن معاناتهم على مر سنوات طويلة مضت. وإن التطور الإيجابي الكبير الذي شهدته علاقة دولة الكويت مع الأمم المتحدةساهم بشكل فعّال في تميّز الدور الذي تلعبه دولة الكويت في المنطقة . ويلعب العامل الاقتصادي دوراً من أهم الأدوار في السياسة الخارجية للدول في العقود الأخيرة. وقد اهتمت الكويت من استقلالها بالجانب الاقتصادي لعلاقاتها السياسية الخارجية، انطلاقاً من حقيقة كونها أحد أهم الدول النفطية في العالم، وبالتالي أحد أغنى الدول في العالم، وترسيخاً للسياسة التي انتهجتها الكويت منذ استقلالها بمشاركة أشقاءها العرب والمسلمين بالثروة التي وهبها لها الله، جاء الصندوق الكويتي للتنمية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات تمثل الإشكالية الرئيسية ، وتوصلت الدراسة إلى قيام المساعدات الانسانية بدور جوهرى فى تعزيز مكانة الكويت السياسية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الإنسانية الكويتية– سياسة الكويت الخارجية.

Abstract:

The selection of Kuwait as a hub for humanitarian work and the appointment of the late Amir of Kuwait as a humanitarian leader did not happen in isolation, but rather as a recognition and appreciation by the United Nations for Kuwait's role, both government and people, under his leadership, may he rest in peace, in standing alongside the peoples of the world and attempting to alleviate their suffering over the past years. The significant positive development in Kuwait's relationship with the United Nations has effectively contributed to distinguishing Kuwait's role in the region. Economic factors

have played one of the most crucial roles in the foreign policy of countries in recent decades. Since its independence, Kuwait has been concerned with the economic aspect of its foreign political relations, stemming from the fact that it is one of the world's major oil-producing countries and thus one of the wealthiest nations globally. This underscores Kuwait's policy. This study aimed to address a set of questions representing the main problematic issues, and it concluded that humanitarian aid plays a vital role in enhancing Kuwait's political stature.

Keywords: The Kuwaiti Humanitarian Aid - Kuwait's Foreign Policy

المقدمة

تتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد، وتنتهج السياسة الخارجية لأي دولة عدة وسائل من أجل تحقيق الأهداف والمصالح القومية للدولة ومن الملاحظ دائماً أن الكويت كانت غالبا تلعب دورا أكبر من حجمها الجغرافي واستطاعت الكويت من تطوير هويتها السياسية المميزة وتبنت سياسة خارجية مستقلة، وتعد السياسة الخارجية بالنسبة إلى الدول الصغيرة النامية مثل الكويت إحدى الآليات الأساسية لتكفيها مع المجتمع الدولي الخارجي، حيث أن الدول الصغيرة النامية تستخدم السياسة الخارجية كوسيلة للمحافظة على أمنها وبقائها واستقرارها وتأكيد استقلالها وتجسيد هويتها القومية وجذب الإستثمارات الأجنبية والوصول إلى أسواق الدول الأخرى والحصول على المكانة الدولية (الفليح، ٢٠١٥، ص٣٢).

وإن السياسة الخارجية لأي دولة تعتبر الأداة الأساسية التي يتم من خلالها اتصال الدولة وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية من أجل مصالح الدولة المختلفة لأنه لا علاقات دولية من دون سياسة خارجية فجميع الدول ومن ضمنها دولة الكويت تسعى دائماً إلى الدخول مع بعضها البعض في علاقات تفاعل سياسية ذات أبعاد ومدلولات مختلفة من أجل ضمان قيم الدولة وحماية مصالح أمنها القومي من التحديات والتهديدات المباشرة أو غير المباشرة. فالكويت كغيرها من الدول سعت منذ استقلالها إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المحيطة بها، ومع أغلب دول العالم، لأنها أيقنت أن ترسيخ استقلال الكويت وإبراز دور الدولة الكويتية ذات المساحة الصغيرة على الصعيد الإقليمي والدولي لا يكون إلا من خلال السياسة الخارجية والعلاقات المتبادلة مع تلك الدول الأخرى (دغمان، ٢٠١٤، ص١٤).

ويعتبر العمل الخيرى والمساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الكويت سمة من سمات الدولة عُرفت به فى الماضى، وتُعرف به فى وقتنا الحاضر، والمتتبع لتاريخ العمل الخيرى فى دولة الكويت يجد ذلك العطاء

الكبير، وذلك العمل العظيم الذى قدمه أبناء الكويت لبلدهم ولأمتهم العربية والإسلامية، والتاريخ يحفظ ويذكر تلك المساعدات الخيرية التى تبرع بها أبناء الكويت حكاماً ومحكومين، تجاراً ومحدودى الدخل، فى الماضى، من مساعدات للقبائل المجاورة، فضلاً عن نجدة القبائل المعتَدى عليها والدول المنكوبة، فرغم ضيق ذات اليد فى الماضى، فإن المساعدات الخيرية التى قدمها أهل الكويت كانت كبيرة، ولعل ما يذكره المؤرخون عن أزمة «الهيلك»، التى تعرض لها سكان فارس أواخر القرن الـ١٩، خير شاهد على عطاء أبناء الكويت، حيث بادروا بنجدة إخوانهم فى إيران عندما تعرضوا لمحنة عارضة (العبادي، ٢٠١٧، ص٦٦).

وإن المساعدات الإنسانية الكويتية قد احتلت دورا بارزا وواضحا في وضع أسس وقواعد السياسة الخارجية الكويتية منذ أن حصلت دولة الكويت على استقلالها، حيث اعتمدت على ثروتها النفطية الهائلة كبديل عن مساحتها الجغرافية الصغيرة وقوتها العسكرية المتواضعة، فكانت المساعدات الكويتية دائماً حاضرة على مستوى الدول العربية والدول الإسلامية والدول الأجنبية بشكل عام وتمثلت أدوات المساعدات الإنسانية الكويتية في المساعدات التي يقدمها القطاعين الحكومي والخاص، حيث كانت الدولة ولا تزال تدير الصندوق الكويتي للتنمية كذراع اقتصادي ساهم في العديد من برامج الإغاثة العربية والدولية حيث أنه أنشئ لتحقيق رؤية الحكومة الكويتية بهدف تقديم المساعدات المالية للدول المحتاجة ومساعدة الدول المنكوبة والتي يحصل بها كوارث طبيعية وفيضانات بغض النظر عن طبيعة هذه الدول وانتماءات شعوبها، فهو أول مؤسسة إنمائية للمساعدة في تنمية الدول الأخرى، ويعد مثلا رائدا لما يمكن للدول النامية أن تفعله لتزيد اعتمادها المتبادل علاجا لأوضاعها ودعما لاستقلالها (الجاسم، ٢٠١٦، ص٤٧).

مشكلة الدراسة

يعتبر الدور الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا المحلية والإقليمية والعالمية وتجديد الاتجاهات التي تتبعها القيادة السياسية عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك، كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية في حدود ما توفره إمكاناتها والقدرات التي هي في حوزتها، وإن الفهم الدور الحقيقي لأي دولة في إطار محيطها الخارجي لا يكتمل دون ضبط المفاهيم والمصطلحات النظرية التي تتأسس عليها الدراسة من أجل فهم وتحليل طبيعة هذا الدور للدولة والمحددات الحاكمة في تعاملها مع محيطها الخارجي (العازمي، ٢٠١٦، ص٦٦).

وأثبتت الممارسات العملية أن العمل الإنساني بات يحتل حيزا كبيرا في أجندة السياسة الدولية الكويتية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العمل الإنساني برز بعد أن أدخلت أجندة العمل الإنساني في عالم السياسة، وهو ما اتضح من خلال عمل المنظمات الإنسانية إلى جانب الحكومات، وبدأت المنظمات الإنسانية بقبول فكرة ضرورة العمل على وضع حد لجزور وأسباب المعاناة الإنسانية التي تنتج عن الصراعات والحروب، وهذا التوجه نقل المنظمات الإنسانية إلى عالم السياسة، وفرض عليها العمل إلى جانب الدول ومشاركة الأجندة معها (أسيري، ٢٠١٠، ص٦٦).

ويلاحظ أن المساعدات الإنسانية العربية استخدمت لمكافأة الحلفاء في النزاعات العسكرية أو لبناء تحالفات استراتيجية، على غرار العديد من المانحين الغربيين، وأقام المانحون العرب تحالفات من خلال منح الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، وتوسيع نطاق المساعدات للدول ذات الأهمية الحيوية في اندلاع الصراع ومعاقبة المنحرفين عن طريق سحب المساعدات إذا لم يختاروا الجانب الصحيح في الصراع (جابر، ٢٠١٥، ص٢٠). وتعتبر المساعدات الإنسانية من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب هذا العمل أهمية متزايدة يوما بعد يما، لما يشهده العالم وتعانيه شعوب بعض الدول من فقر وتشرد ولجوء، وظروف إنسانية وكوارث طبيعية كثيرة، فأصبح الحاجة ملحة لوجود هيئات حكومية وغير حكومية تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية لهذه الفئة المنكوبة والمشردة والتي تعاني من ظروف إنسانية صعبة، فيكون هدف هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية الدولية تقديم المساعدة وتخفيف وطأة الظروف الإنسانية الصعبة على من يعاني ويعيش تلك الظروف (دغمان، ٢٠١٤، ص١١٠).

وتعتبر المساعدات الإنسانية من أهم أدوات السياسات الخارجية حيث تخذ أشكالا مختلفة ومتعددة ويمكن أن تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية أو يمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات مقابل شروط أيسر للحصول عليها بالصور التجارية الاعتيادية وقد تقدم المساعدات الاقتصادية كأحد أنواع الأشكال الرئيسية كأداة للسياسة الخارجية بأشكال أقل وضوحا مثل إزالة العوائق أمام صادرات بلدان معينة إلى أسواق البلد المقدمة للمساعدات أو إغاثة شعوب الدول النامية ضد الحروب أو الفيضانات (دغمان، ٢٠١٤، ص١١٠).

ويُعرف عن الكويت أن العمل الخيرى قديم فيها ومتأصل فى نفوس أبنائها الذين عملوا على تطويره حتى أصبحت بلادهم منارة العمل الخيرى والتطوعى بين دول العالم العربى والإسلامى، وأصبح لا يُذكر العمل الخيرى

على مستوى العالم إلا مقروناً باسم الكويت، ولذا لم يكن غريباً أن تختار الأمم المتحدة الكويت مركزاً للعمل الإنسانى وعاصمة للإنسانية، وتكرِّم الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد قائداً للعمل الإنسانى فى حفل كبير بنيويورك عام ٢٠١٤ تقديراً لدوره فى رعاية ٣ مؤتمرات للمانحين لمساعدة الأشقاء السوريين، ولم تكتفِ الكويت بذلك، بل شاركت فى رعاية المؤتمر الرابع الذى عُقد فى لندن عام ٢٠١٦، وتجاوزت الكويت تعهداتها من أجل الشعب السورى بقيمة تقارب ٥٠٠% (العازمي، ٢٠١٦، ص٣٤).

ولقد قامت دولة الكويت بممارسة دور تنموي إنساني على المستوى الدولي من خلال عملية التنمية والإغاثة التي أقرتها كأحد أدوات سياستها الخارجية فيما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية أو دبلوماسية الدينار التي استخدمتها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية خلال المراحل الأولى لاستقلالها، وقد كان أهم المؤسسات الكويتية التي اضطلعت بدور إنساني إقليمي ودولي مؤسسة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبر مجموعة من القروض الميسرة والمنح أو الهبات من أجل تحقيق التنمية في دول العالم الثالث وفيما يعرف بالإغاثة والمساعدات الإنسانية (عامر،٢٠١٤، ص٣١). **لذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:**

ما هو أثر المساعدات الإنسانية على تعزيز مكانة الكويت السياسية؟ **وتتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:**

١) كيف نشأت وتطورت السياسة الخارجية الكويتية؟

٢) ما هو دور المساعدات الإنسانية في تعزيز مكانة الكويت السياسية؟

٣) ما هو مدى واقعية وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية؟

٤) ما هي المعايير التي يتم من خلالها تحديد حجم وشكل الدعم المالي الكويتي للدول؟

أهداف الدراسة

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلي:

١- التعرف على دور المساعدات الإنسانية في تعزيز مكانة الكويت السياسية.

٢- بيان الملامح السياسية الخارجية الكويتية.

٣- إبراز الدور الإنساني الذي تقوم به دولة الكويت من خلال سياستها الخارجية.

٤- تسليط الضوء على بعض نماذج المساعدات الإنسانية لدولة الكويت والدول المستفيدة.

٥- التعرف على مدى تأثير العوامل الاقتصادية في صنع وصياغة السياسة الخارجية الكويتية والتعرف على مردود هذه السياسة على المصلحة القومية لدولة الكويت.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين هما:

أولا: الأهمية العلمية:

١) تنبع أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على سياسة الكويت الخارجية الفاعلة والمؤثرة على المستويين الدولي والإقليمي، حيث كان لسياسة الكويت الخارجية أثر كبير في تقديم يد العون والمساعدة لمختلف دول العالم.

٢) تسليط الضوء على البعد الإنساني الذي مازال مؤثرا في سياسة الكويت الخارجية في جميع مراحل تطور هذه السياسة، ولتحقيق رؤية الحكومة الكويتية تم إنشاء صندوق الكويت للتنمية.

٣) ندرة الدراسات التي تتطرق إلى هذا الموضوع الذي يتمثل في الدور السياسي للمساعدات الكويتية في السياسة الخارجية لدولة الكويت – فى حدود علم الباحث–، حيث تتبع دولة الكويت سياسة خارجية معينة مع الدول الصديقة أو الدول التي تتعاون معها من أجل تكوين الصداقة والتحالفات من خلال التعاون المشترك في ظل العوامل الاقتصادية.

٤) تسلط الدراسة الضوء على التغير الجذري في السياسة الخارجية لدولة الكويت نتيجة للعوامل الاقتصادية حيث تلعب تلك العلاقات الإقليمية والدولية دورا مهما في الاستقرار الداخلي والخارجي، وتحقيق مكانة دولية بين الدول.

٥) تنبع أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي تقوم به المؤسسات الكويتية حيث تلعب دورا مهما في تعزيز مكانة دولة الكويت بين الدول والرقي بشعبها وتقديم المساعدات والمنح والمعونات لدول العالم حيث أن رأس مال صندوق التنمية الكويتي والإستثمار يأتي في الأساس من دخول النفط.

الأهمية العملية:

١) يتوقع الباحث أن يستفيد المهتمون بالسياسة الكويتية والمعنيون بالشأن السياسي العام وأصحاب القرار من نتائج هذه الدراسة.

٢) كما تفيد الدراسة المختصين ببرامج المساعدات الإنسانية الكويتية والأكاديميون والباحثون والطلبة المتخصصون في الشأن السياسي الكويتي.

٣) يحاول الباحث تقديم موضوع أكاديمي لعملية إدارة السياسة الخارجية الكويتية في علاقاتها الإنسانية مع دول العالم سواء على الجانب الإقليمي أو الدولي يمكن الاستفادة منه في تطوير آليات السياسة الخارجية الكويتية فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية.

الدراسات السابقة

دراسة السعيدي، سعاد بردي عوض (٢٠٢١): دور الصندوق الكويتي للتنمية في صنع السياسة الخارجية تجاه أفريقيا.

اهتمت الدراسة بمعالجة دور الصندوق الكويتي للتنمية في صنع السياسة الخارجية الكويتية تجاه أفريقيا خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٨)، ذلك في ظل تفاعلات إقليمية ودولية متغيرة في المنطقة العربية وما شابها من تغيرات خلال في الألفية الثالثة، وقد استندت الدراسة في منهجيتها إلى المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج المصلحة الوطنية. وقد خلصت إلى: أولاً: أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لعب دوراً محورياً في تعزيز العلاقات الكويتية الأفريقية عبر ما يقدمه مساعدات مالية وفنية وقروض من أجل النهوض بواقع التنمية داخل دول أفريقيا، ثانياً: ساهم الصندوق الكويتي في حشد أكبر قدر من التأييد الدولي والأفريقي للكويت على المستوى الإقليمي والدولي.

دراسة الهاجري، ناصر ضاحي فلاح (٢٠٢٠): المؤسسات الرسمية والأهلية الكويتية ودورها تجاه القضايا العربية والإسلامية.

هدفت الدراسة إلى معرفة الإسهام الكويتي الراسخ في المجال الخيري تجاه عالمها العربي والإسلامي على المستوى الحكومي الرسمي من جهة، ومن خلال ما قدمته الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية من جهة أخرى، فقد تناولت الدراسة العمل الخيري الكويتي قبل الاستقلال وجذور وأوليات التوجه الخيري للكويت منذ عصور قديمة تسبق نشأتها باعتبارها دولة حديثة، وأوضحت ذلك من خلال بعض الحوادث التاريخية وأهم مؤسسات والجمعيات الأهلية والعمل الخيري قبل تاريخ الاستقلال.ثم تطرقت إلى أهم الأحداث التي شكلت تحديًا للحكومات الكويتية على مر التاريخ الكويتي، ومن ضمنها: حوادث العنف والإرهاب، وأزمة سوق المناخ الاقتصادية، وأزمات أخرى ذات طابع سياسي وتاريخي مثل أزمة الحدود بين الكويت والعراق، والغزو العراقي للكويت وما استتبعه من تغيرات وحوادث، ثم توضيح ما قدمته الكويت لمحيطها العربي من الدعم والمساندات، في أحداث حرب ٥ من يونيو ١٩٦٧، وحرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م.

دراسة العنقودي، عبد الرحمن ناصر عايد (٢٠١٨): توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨.

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت عربيا وإسلاميا في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، وذلك من خلال بيان واقع وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية. أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الاقتصادي المتمثل في المساعدات الإنسانية الكويتية شكل عاملا رئيسا في رسم مكانة الكويت، من خلال ما قدمته من مساعدات للعديد من الدول دونما إملاءات سياسية معينة، أو فرض توجهات وآراء على بعض الدول، كما أظهرت النتائج قيام الحكومة الكويتية بإعادة دراسة كيفية توظيف المساعدات الإنسانية خلال العقدين الماضيين (١٩٩٨-٢٠١٨)، وذلك في ظل تغير المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، وفي ظل تذبذب أسعار النفط العالمية وتدنيها في كثير من الحالات لمستويات غير مسبوقة. أوصت الدراسة بإتباع سياسة التقييم المستمر للصندوق الكويتي للتنمية نظرا لأهمية دوره الفاعل في تشكيل ملامح المكانة الدولية للكويت، وذلك ضمن معايير وضوابط تحكم عمل الصندوق يتم إعادة تقييمها بشكل دوري دائم، والعمل على محاولة توجيه المساعدات الإنسانية للشعوب بشكل مباشر من خلال لجان شعبية أو منظمات إغاثة دولية، وليس للحكومات.

دراسة الزايد، سارة عبد اللطيف سعود (٢٠١٥): المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استغلال الكويت لثروتها النفطية والإسهامات في التنمية العربية والإسلامية وكذلك على المستوى العالمي ومدى التأثير لهذه المساعدات على علاقة الكويت بالدول الأخرى، كما هدفت إلى الكشف عن الإمكانات والطاقات التي تملكها دولة الكويت والتي أسهمت في قدرتها على مساعدة الدولة العربية وتحديد المعايير والاتجاهات لأحجام وأشكال وأنواع الدعم الكويتي للدول العربية.

دراسة منصور، مشعل أحمد (٢٠١٣): دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية، دراسة حالة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٩٠- ٢٠١١.

خلصت الدراسة إلى أن الأداة الاقتصادية تلعب دوراً من أهم الأدوار الدبلوماسية في السياسة الخارجية للدول في العقود الأخيرة، وخصوصاً في ظل ترجع أهمية الأداة العسكرية كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية، إذ أضحت الأداة الاقتصادية هي الأداة الأكثر فاعلية في العلاقات الدولية سواء بجانبها السلبي المتمثل في العقوبات الاقتصادية أو بجانبها الإيجابي المتمثل بالمساعدات والحوافز الاقتصادية التي أضحت تحتل جانباً كبيراً من جوانب العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدول وخصوصاً ذات الثقل الاقتصادي والمالي الكبير. وبالنظر إلى دور

الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، بالتطبيق على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وتأثيره الملموس على المصالح الحيوية لبعض أو كل الأقطار العربية وغير العربية النامية بالتحديد، نجد أن سجل الصندوق الكويتي حافل بالممارسات المتميزة والمتطورة التي جعلت منه مؤسسة عربية تنموية تعمل على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

كما خلصت الدراسة محل البحث إلى بيان ملامح السياسة الخارجية الكويتية بشكل عام مع إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية بشكل خاص. والتعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية مع إبراز أسباب واتجاهات التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، وتوضيح الرؤية المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية.

دراسة السلوم، خالد احمد (٢٠١٣): دور السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تناولت الدراسة الدور الذي تبنته السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق التكامل العسكري والاقتصادي والسياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أبرزت الدراسة دور أمير دولة الكويت صباح الأحمد في ترسيخ أطر التعاون الخليجي – الخليجي، ويرجع الباحث مرد هذا التوجه إلى تداعيات أزمة احتلال الكويت عام ١٩٩٠ وما تبعها من ضعف في وحدة الصف العربي، ما أدى بدول الخليج العربية إلى زيادة تماسكها وتقاربها ككيان سياسي جغرافي واحد، ومع أن الدراسة تناولت كافة أبعاد الدور السياسي الكويتي في توثيق أواصر التعاون الخليجي – الخليجي.

إلا أن الدراسة لم تتطرق لنتائج مرتبطة برسم المكانة الإقليمية لدولة الكويت، ومن جهة أخرى أوردت الدراسة نتيجة مفادها أن مسألة التكامل الاقليمي والقضية الأمنية لهما علاقة طردية، فكلاهما تحققان بعضهما فالسياسة تعني الأمن من وجهة نظر الباحث.

Bermeo, B., (2018): Foreign Aid, Foreign Policy, and Strategic Development.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الجديدة للمساعدات الخارجية التي يتم توظيفها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الألفية الجديدة، فخلال الحرب الباردة كانت هذه المساعدات في كثير من الأحيان غير فعالة في تعزيز التنمية في الدولة المتلقية لأنها لم تمنح لأغراض التنمية، إلا أن السنوات الأخيرة (٢٠٠٥–٢٠٠٨) كما أوضحت الدراسة قد شهدت سياسة جديدة للمنظمة لضمان نجاح عمليات التنمية في

الدول النامية من خلال التركيز على سياسة المعونة، وتحقيق المزيد من احتياجات المستفيدين من المساعدات وتوظيفها بشكل أكثر فاعلية.

Picard, l., (2017): Foreign Aid and Foreign Policy: Lessons for the Next Half-Century.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسية الخارجية الأمريكية، حيث أكدت الدراسة أن سياسات المساعدات الخارجية لا يمكن أن تنجح وتحقق أهدافها إلا من خلال التوظيف الصحيح لها، والتي تتضمن عنصري المواطنين والمؤسسات، وأوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة اهتمت بهذين العنصرين في سياساتها نحو دول وسط وشرق أوروبا حيث اهتمت بتوظيف المساعدات الأمريكية لهذه الدول بشكل فعال من خلال التركيز على مكافحة الأنظمة التسلطية، ودعم الشعوب الخاضعة لها اقتصادياً وتنموياً، وضمان عملية التغيير السياسي والاجتماعي ما تحقق فعلاً. مع انهيار المنظومة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وتحررها من الأنظمة الحاكمة لها.

مصطلحات الدراسة

١) الدور السياسي

هو النموذج المنظم لسيرة أو لوضعية أو لموقف يحمل هذا الأخير قيمة وظيفية تتعلق بنظام الدولة وقانونها السياسي ونظام الحكم فيها بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة حيث أنها تتصل بالدولة والسلطة وتدبير أمور الدولة الداخلية وهي تتناول إدارة شئون البلاد وتنظيم حكومتها وكذا أمور الدولة الخارجية أو الدولية (عثمان،٢٠١٦).

٢) المساعدات الإنسانية

تعتبر أحد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة أو الدول الغنية أو دول ذات قدرات اقتصادية قوية إلى الدول المتلقية التي هي عادة تكون دول فقيرة او ذات اقتصادياًت ضعيفة، كما تعرف بأنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية وذلك لمساعدة الدول المحتاجة (عبد الفتاح، ٢٠١٥).

٣) السياسة الخارجية

تعرف بأنها السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج

إلى تنفيذ هذا الالتزام، كما عرفت بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة الكويت مع غيرها من الدول ويعد التخطيط للسياسة الخارجية أمرا ضروريا لأي دولة مع غيرها من الدول فهي أولا عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه، وثانيا لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية وإنما هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشئون الخارجية عنها للشئون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج (غالي،٢٠١٤).

منهجية الدراسة

سيعتمد الباحث على منهجيات البحث العلمي:

١) **منهج تحليل النظم:** في هذه الدراسة التي تتناول الدور السياسي للمساعدات الإنسانية في سياسة الكويت الخارجية، سوف يتم استخدام منهج تحليل النظم لـ ديفيد إيستون، والذي يقدم إطاراً تحليلياً لعمل النظام السياسي، من خلال دائرة من العمل تبدأ بالمدخلات والتي يقصد بها تأثيرات البيئة الخارجية والداخلية على قرارات النظام السياسي وسياساته، ومن خلال إدراك النظام السياسي لهذه المدخلات، فإنه يحدث تفاعل معها داخل أجهزة النظام السياسي، ويخرج النظام السياسي بالقرارات والسياسات التي يراها مناسبة وهي ما يسمى بالمخرجات. وبعد ذلك فإن أثر هذه القرارات والسياسات(النتائج) التي قام بها النظام السياسي على البيئة الخارجية والداخلية، تنعكس وتتدفق على النظام السياسي من البيئة الخارجية والداخلية، وهذا يسمى بالتغذية (العكسية أو الراجعة)، ليقوم النظام السياسي بدراستها واتخاذ القرارات والسياسات المناسبة بناء على هذه التغذية العكسية، وبالتالي تصبح مدخلات مرة أخرى (القصبي، ٢٠٠٤، ص ١٥٣).

٢) **المنهج الوصفي التحليل:** حيث تعتمد الدراسة على جمع المعلومات من المراجع والمصادر الجاهزة وتحليلها ودراسة النتائج وملاحظة التطورات في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال استخدام أدوات البحث والتحليل.

٣) **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال ذكر بعض الأحداث والوقائع الماضية التي تختص بها الدراسة. حيث يتم التطرق لبعض التجارب الإقليمية والعربية في هذا الصدد نظرا لتشابه الظروف الجيوسياسية والإقليمية والعربية مع الواقع الكويتي.

٤) **المنهج الكمي:** ويتضح هذا المنهج من خلال بيان مدى توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت من خلال الإحصاءات الرسمية التي تناولت واقع وحجم وطبيعة المساعدات الإنسانية الكويتية.

فرضيات الدراسة

تسعي الدراسة إلى اختبار الفرضية الآتية:

توجد علاقة طردية بين المساعدات الإنسانية وتعزيز مكانة الكويت السياسية.

نشأة وتطور المساعدات الإنسانية الكويتية:

إن المساعدات الإنسانية التي قدمتها الكويت بمختلف أشكالها هي إشارة واضحة وصريحة على حرص دولة الكويت على تقديم المساعدات الإنسانية لكل من يحتاجه بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين وتعمل على تقديم المساعدات الإنسانية كتقديم خدمات إنسانية للمرافق العامة والتي يرتادها الناس بكثرة كالمستشفيات والتبرع بأجهزة للمرضي المقعدين وبناء مأوي للمشردين واليتامى وكبار السن ممن لا يجدون من يؤويهم أو يرعاهم إضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية والهيئات الحكومية وغير الحكومية من أجل تقديم المساعدات في شتى أنحاء العالم (عثمان، ٢٠١٦، ص٨٥).

وتوجد مجالات عديدة قامت الكويت من خلالها بتقديم مساعدات إنسانية، للدول المحتاجة للمساعدات، كاستضافة مؤتمرات دولية لمساعدة الدول المنكوبة، واستضافة الكويت لمؤتمر المانحين، والمؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، وكما تم عقد مؤتمر في الكويت لمناقشة مبادئ العمل الإنساني والتحديات الراهنة، ومن أهم المؤتمرات التي عقدت في دولة الكويت هو مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في دولة الكويت، وكان الهدف الأساسي من عقد هذا المؤتمر هو تجديد التزام قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستئصال الجدع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي الدائم للجميع من خلال تبني سياسات وإجراءات متسقة على كافة المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، والعمل على تحقيق ما حثت عليه جميع الشرائع السماوية من أهمية التكافل ومد يد العون والمساعدة للمحتاجين وتوفير العيش الكريم وتحقيق الرخاء والسلام الاجتماعي لكل شعوب العالم (نوير، ٢٠١٩، ص١٩).

وكانت الحاجة ماسة لعقد هذا المؤتمر بسبب تزايد وتفاقم الأوضاع الغذائية السيئة وما يشهده العالم الآن من زيادة سكانية ملحوظة وما يتعرض له كوكبنا من استغلال جائر لموارده البحرية وتدمير أشجاره وغاباته وتدهور موارده المائية وتصحر مناطق شاسعة من أرجائه وما حل بالعالم من حروب وما ووقع له من كوارث طبيعية، فقد أدى كل ذلك إلى انعدام الاستقرار في مسيرات التنمية لكثير من دول العالم واستنزاف كافة الموارد الطبيعية على

حساب الأجيال القادمة، الأمر اللي ينذر بمزيد من الفقر والجوع، فكانت الغاية من هذا المؤتمر إيجاد علاج لهذه المخاطر وحلول لهذه المشاكل (الهياجنة، ٢٠١٦، ص٦٦).

مفهوم وأهداف المساعدات الإنسانية:

يعرف العمل الإنساني بمفهومه البسيط والمتعارف عليه بأنه ذلك النشاط إلى تقديم المساعدة والإغاثة للأفراد الذي يواجهون خطر يهدد حياتهم وهو عمل لا تحكمه عوامل المصلحة السياسية حيث أن أغراضه ذات طبيعة إنسانية خالصة ويقوم على مجموعة من المثل والمبادئ المتمثلة في مبدأ الإنسانية والنزاهة والحيادية والاستقلالية (محمد، ٢٠١٨، ص١٠١).

فمبدأ الإنسانية يبرر الهدف من العمل الإنساني وهو انه موجه للبشرية جمعاء ويدعو مبدأ النزاهة إلى تقديم الخدمات الإنسانية دون التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون او الدين او الانتماء السياسي بينما يدعو مبدأ الحيادية والاستقلالية إلى الامتناع عن المشاركة في الأعمال العدائية أو الانحياز لأطراف المتحاربة في النزاعات والحروب، وأن لا تكون المساعدات الإنسانية مرتبطة بأجندة هذه الأطراف أو أية أطراف أخرى لها مصلحة في النزاعات (الجاسم، ٢٠١٦، ص١١٤).

والمساعدات الإنسانية هي ما تمنحه الدول الغنية عادة إلى الدول الفقيرة، أو قد تكون هذه المساعدات مقدمة عن طريق المؤسسات الخيرية لأفراد أو جهات معينة، وتعد المساعدة الإنسانية مساعدة مادية لتقديم يد العون للمحتاجين، سواء كانت هذه المساعدات مادية أو عينية، وتتسم عادة بأنها مساعدات قصيرة الأجل، وفي أحيان تكون طويلة الأجل ومستمرة. وفي تقرير صادر عن شبكة الجامعات الأوروبية حول مهنية العمل الإنساني، عرّف التقرير المساعدة الإنسانية بأنها "تعبير أساسي عن القيمة العالمية للتضامن بين البشر والواجب الأخلاقي (2014, Qian, p30).

ويتولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية تنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ وذلك للوصول إلى المجتمعات الدولية، وهو يضم أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي يتولى أعضاؤها مسئولية تقديم إغاثة الطوارئ، حيث أن جهات الأمم المتحدة الأربعة التي لها أدواراً رئيسية في تقديم المساعدة الإنسانية هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي. ويتم تمويل المساعدات الإنسانية عامة من خلال تبرعات الأفراد والمؤسسات والحكومات والمنظمات الأخرى، ويزداد التمويل وتقديم المساعدة الإنسانية على الصعيد الدولي ما يجعلها أسرع وأقدر على الاستجابة وأكثر

فعالية في التصدي لحالات الطوارئ الكبرى التي تؤثر على أعداد كبيرة من الناس، وفي تلك الحالات ينسق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الاستجابة الإنسانية الدولية للأزمة أو حالة الطوارئ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاص بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (دغمان، ٢٠١٤، ص٢٠).

واقع وتنظيم المساعدات الإنسانية:

يعد كل من المشردين واللاجئين وضحايا الحروب والكوارث الطبيعية والمجاعات هم أكثر الفئات التي تحتاج لمثل هذه المساعدات الإنسانية، وبالتالي فإن المساعدة الإنسانية تهدف قبل كل شيء إلى إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة واحترام الكرامة الإنسانية، فالبشرية تكون بأشد الحاجة لبعضها البعض في فترات الكوارث الإنسانية التي تلحق بالأفراد والممتلكات، حيث تقدم المساعدة الإنسانية التي قد تكون مساعدة مادية أو لوجيستية، وهي بذلك تختلف عن المساعدة الإنمائية التي تسعى إلى معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة والتي يترتب عليها أزمات أو طوارئ، ومن الممكن أن يتم تقديم هذه المساعدات إما من قبل مجتمعات دولية أو محلية (عامر، ٢٠١٤، ص٢٠).

فالمساعدات الإنسانية هي جميع التدفقات المالية والعينية والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في الدول الغنية إلى الجهات المتلقية وهي عادة دول تحتاج إلى هذه المساعدات بسبب أوضاعها الاقتصادية ومواردها المحدودة. وتغطي المساعدة الإنسانية نطاق واسع من الأنشطة بما في ذلك تقديم المعونة الغذائية والرعاية الصحية أو الحماية، حيث يتم تقديم معظم المعونة في شكل سلع عينية أو مساعدة نقدية، حيث لا يُشكل النقد والشيكات سوى (٦ %) فقط من إجمالي الإنفاق الإنساني. ومع ذلك، فقد بينت الأدلة كيف يمكن للتحويلات النقدية أن تكون أفضل للمستفيدين لأنها تمنحهم الاختيار والسيطرة ويمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وأفضل للأسواق والاقتصادات المحلية (عبد الفتاح، ٢٠١٥، ص١٠١).

وبالإضافة إلى حالات ما بعد النزاع، يتم توجيه جزء كبير من المساعدة إلى الدول التي تمر بنزاعات حالياً (Berman et al., 2013, p20)، غير أن فعالية المساعدة الإنسانية ولاسيما المساعدة الغذائية في المناطق المعرضة للصراعات قد انتقدت منذ بدايات عام ٢٠١٠، وكانت هناك تقارير تفيد بأن المساعدة الإنسانية ليست فقط غير فعالة ولكنها تؤجج الصراعات في البلدان المتلقية، حيث تعد سرقة المساعدة إحدى الطرق الرئيسة التي تعزز بها المساعدة الإنسانية النزاع، حيث يمكن أن تستولي الجماعات المسلحة على المساعدة وحتى لو وصلت إلى

المتلقين المقصودين فمن الصعب استبعاد الأفراد المحليين من الميلشيات المحلية من أن يكونوا متلقين مباشرين إذا كانوا يعانون أيضاً من سوء التغذية ومؤهلين للحصول على المساعدة (عثمان، ٢٠١٦، ص٢٨).

كما تؤكد الدراسات الحديثة مثل دراسة (Nunn, N, and Qian., 2014, p16) حول تحليل العلاقة بين النزاع والمساعدة الغذائية أن مساعدة الولايات المتحدة الغذائية تعزز في المتوسط النزاع الأهلي في الدول المتلقية، فقد أسفرت زيادة مساعدات القمح التي تقدمها الولايات المتحدة إلى زيادة مدة النزاعات المدنية المسلحة في الدول المتلقية كما يُزيد الاستقطاب العرقي من هذا النزاع. وبالمثل، تظهر دراسة (Qian, 2014, p52) أيضاً أن تدفق المساعدة يمكن أن يحد من النزاع لأن زيادة عائدات المساعدة يمكن أن يخفف من قيود الميزانية الحكومية التي يمكن أن تزيد في المقابل الإنفاق العسكري وردع الجماعات المعارضة عن الانخراط في النزاع، كما قد تختلف المساعدة الإنسانية المرتبطة بالنزاع تبعاً لنوع وطريقة تلقي المعونة في جملة أمور منها: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والجغرافية والسياسية المحلية في البلدان المتلقية (الخرينج، ٢٠١٧، ص٩٩).

وقد بدأ مجتمع العمل الإنساني عدداً من المبادرات المشتركة بين الوكالات لتحسين المساءلة والجودة والأداء في العمل الإنساني. أربعة من أكثر المبادرات المعروفة على نطاق واسع هي: شبكة التعليم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني والشراكة في مجال المساءلة الإنسانية ومساعدة الناس ومشروع أسفير. وبدأ الممثلون عن هذه المبادرات الاجتماع سوياً بشكل منتظم من أجل تقاسم القضايا المشتركة وتنسيق الأنشطة حيثما أمكن (غالي، ٢٠١٤، ص٢٠).

دوافع ومحددات المساعدات الإنسانية الكويتية:

يبدو أن هناك فرقاً ملحوظاً في بعض أهداف السياسة الخارجية التي يتم تعزيزها من خلال المساعدة الخارجية، المسألة الأولى التي تتعارض فيها المصالح بين المانحين العرب والغربيين تتعلق بدور إسرائيل في الشرق الأوسط، وجد نيومايرأن الدول المتلقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل هي أكثر عرضة للاستبعاد من المساعدة الإنمائية الرسمية العربية الثنائية، يشبه نمط العطاء هذا ما وجده الآخرون بالنسبة للدول الغربية، ولكن مع النتيجة المعاكسة وجدت أن الولايات المتحدة تقدم المزيد من المساعدات الخارجية للدول التي تصوت لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة، علاوة على ذلك، كانت إسرائيل متلقيًا رئيسياً للمساعدات الخارجية الغربية خاصة من الولايات المتحدة، والتي يقابلها الدعم العربي (خضير، ٢٠١٧، ص٦٦).

ويقدم العرب والغربيون المساعدة لأغراض معاكسة لمكافأة أو تكوين حلفاء هو حول القضايا السياسية كما يتضح من التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجدت أليسينا ودولار أن نمط تقديم المساعدة تمليه الاعتبارات السياسية والاستراتيجية أكثر بكثير من الاحتياجات الاقتصادية أو أداء السياسات للمستفيدين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لقد كشفوا أن فرنسا وبريطانيا العظمى واليابان والولايات المتحدة وألمانيا تخصص المزيد من المساعدات للمتلقين الذين يصوتون جنبا إلى جنب معهم في الأمم المتحدة، تم العثور على نمط مماثل للمساعدات العربية، ويقدر نومایر أن الدولة المؤهلة للحصول على مساعدات عربية متعددة الأطراف ستحصل على ٦٨ مساعدة إضافية إذا صوتت بالتوازي مع السعودية في الأمم المتحدة (ريطال، ٢٠١٦، ص٢٠).

وبصفة عامة تختلف دوافع المساعدات الخارجية الكويتية عن مثليتها في الدول الصناعية أو الاشتراكية، بسبب مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية والقومية والدينية ومنها، رابط الاخوة بين دول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية، الرغبة في تطوير العلاقات مع الدول المجاورة للكويت لحماية استقرار وأمن وسلامة الدولة الاخيرة، فعلي سبيل المثال، عند غزو العراق للكويت، تلقت دعماً ساحقاً من المجتمع الدولي، وكان هذا انعكاساً للغضب الطبيعي من الانتهاك الجسيم للقانون الدولي والنية الحسنة التي أوجدتها الحكومة الكويتية وأنشطة الصندوق الكويتي للتنمية على مدى ثلاثة عقود، فلقد جاء السوريون والمصريون والمغاربة وغيرهم لمساعدة الكويت، ويرجع ذلك جزئياً لأسباب استراتيجية، وأيضاً لأن الكويت كانت داعماً كبيراً لبرامجهم التنموية، قد تبدو هذه لفتات صغيرة، لكنها كانت دليلاً على حسن النية التي انبثقت من أنشطة الصندوق الكويتي حول العالم، فمن وجهة نظر حكومة الكويت، كان الصندوق الكويتي للتنمية أحد أفضل إستثماراتها (السيف، ٢٠١٣، ص٧٦).

دور صندوق التنمية فى المساعدات الإنسانية الكويتية:

هدفت الكويت منذ استقلالها إلي مساعدات البلدان النامية لاسيما الدول العربية وقد قامت الكويت بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الذي ساهم فى تقديم العديد لعشرات الدول حول العالم، وتستهدف هذه النقطة البحثية تقييم جدوي المساعدات الخارجية الكويتية والتي تقدمها من خلال الصندوق الكويتي للتنمية في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، ونظراً لأن الدول العربية تعد المستفيد الأول من قروض ومنح الصندوق بنسبة تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من حجم تمويلات الصندوق سواء القروض أو المنح فإن يمكن الاعتماد علي أكثر الدول العربية اقتراضاً من

الصندوق الكويتي للتنمية في تقييم مدي فاعلية المساعدات الإنسانية الكويتية في تحقيق أهداف سياسات الكويت الخارجية وتتمثل مجموعة الدول الأكثر اقتراض من الصندوق الكويتي (نوير، ٢٠١٨، ص٦٥)

الإستثمارات الكويتية الحكومية لدعم المساعدات الإنسانية:

كانت عائدات النفط في الكويت جيدة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين، والكويت إحدى بلدان الخليج العربي وجزء من الأمة العربية والأمة الإسلامية، ولذلك رأت أن تشارك أشقائها وأصدقائها بجزء من ثروتها التي منحها لها الله سبحانه وتعالى فبادرت من منطلق الحس الأخوي والإنساني بتقديم المساعدة والعون لأشقائها في منطقتي الجنوب والخليج منذ بداية الخمسينات من القرن ثم للوطن العربي والعالم الإسلامي، واتخذت تلك المساعدات طرقاً مختلفة بعضها عون مباشر بإقامة المدارس والمستوصفات، والمؤن في الملمات وبعضها عن طريق المنح والقروض أو الإستثمار تلك الدول. واعتبرت الكويت حكومة وشعباً أن ذلك التوجه هو واجباً عليها، كما فتحت المجال أولاً لأبناء الدول العربية للعمل فيها ثم الدول الأخرى للعمل فيها حتى فاق عدد الوافدين عدد المواطنين وبلغ ثلثي عدد السكان (Berman et al., 2015, p20).

أما حجم وطبيعة ووسائل تلك المساعدات فقد أرسلت الكويت وفداً مالياً إلى عدد من الدول العربية: مصر، السودان، تونس، المغرب، ليبيا، لبنان، والأردن لمعرفة احتياجات هذه الدول، وكيفية دعم اقتصادياًتها، وقررت بعد ذلك إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (Bojang, 2018, p73).

وقدم الصندوق قروضاً ميسرة، واتسع نشاطه ليشمل عدداً من الدول الإسلامية، وفي عام ١٩٦٦ أسست الكويت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وقدمت دعماً مالياً لمشروعات اجتماعية واقتصادية عديدة، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر دعم الكويت للقضية الفلسطينية مادياً وسياسياً، إضافة إلى استضافة عدد كبير من الفلسطينيين للعمل والإقامة فيها حتى بلغ عددهم قبل عام ١٩٩٠ أكثر من (٤٠٠ ألف) وكانت أكبر جالية في الكويت آنذاك (Byung, 2017, p22).

محددات فاعلية المساعدات الإنسانية الكويتية على المستوى الإقليمي:

يمكن تصنيف العوامل العديدة التي تؤثر على فعالية المساعدة في ثلاث فئات مختلفة، حكومة الدولة المتلقية، حكومة الدولة المانحة، الطريقة التي يتم بها تنظيم أعمال المساعدة، وتعتمد فاعلية المساعدة على حكومة الدولة التي تتلقى تلك المساعدة، أصبحت هذه الحجة مؤثرة مع نشر البنك الدولي تقرير تقييم المعونة، والذي ادعى أنه يظهر أن المساعدة كانت أكثر فعالية في البلدان التي لديها سياسات أكثر سلامة، فإذا كانت المؤسسات المحلية

هي المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي، فعندئذ يتوقع أن تكون إنتاجية المساعدة دالة في وظائف مؤسسات الدولة المتلقية (عتو، ٢٠٢١، ص٢٢).

وتجدر الإشارة إلى استخدام المعونة الثنائية الغربية الأداء كمعيار لتخصيص المساعدات، كما قطعت الولايات المتحدة شوطاً في هذا الاتجاه مع إنشاء شركة الألفية للتنمية التي لديها إدارة واضحة ومعايير أخرى يجب الوفاء بها إذا كان سيتم الوصول إلى أموالها ايضاً لدى الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية برنامج حوافز الأداء الذي يوفر موارد إضافية للحكومات الشريكة ومقدمي الخدمات المرتبطة بمعايير الأداء المتفق عليها مسبقا والمراحل التي يتم الوفاء بها، إذ تحصل البلدان ذات الأداء الأفضل على المزيد من المساعدات على الأقل من خلال بعض التدابير، ففي عام ٢٠٠٤ من بين البلدان ذات الدخل المنخفض، تلقت البلدان المصنفة علي أنها تتمتع بقدرة حكومية منخفضة للغاية" أقل من نصف نصيب الفرد من المساعدة من تلك البلدان ذات القدرة العالية"، إذ تلقت الدول نحو ٣٠ دولارا مقابل نحو ٧٠ دولاراً للدولة الاخيرة (قشقوش، ٢٠١٣، ص٢٠).

وتعتمد فاعلية المعونة على الجهة المانحة لها، يجادل بعض المحللين بأن أداء المساعدة قد تم تقويضه لأن المانحين لا يخضعون للمساءلة المعتادة وآليات التغذية الراجعة التي تحكم عمليات القطاع العام في البلدان المتقدمة، إذ يمكن أن تؤدي المستويات الكبيرة من السلطة التقديرية حول أنشطة المساعدة إلى تقويض الأداء، وقد تفتقر الجهات المانحة للمساعدات أيضاً إلى المعرفة المحلية والتقنية اللازمة ليكونوا مشغلين فعالين(الكفارنة، ٢٠١٩، ص٣٢).

وتجدر الإشارة علي الرغم من أن معظم الوكالات المانحة الثنائية هي جزء من حكومات البلدان المتقدمة، ويتم تمويل الوكالات المتعددة الأطراف من قبل هذه الحكومات، وبصفة عامة، تتمتع البلدان المتقدمة بأداء جيد نسبيا، ورغم ذلك، تختلف وكالات المعونة عن الوكالات الحكومية الأخرى، بحجة أن وكالات المعونة تحدد إنتاجها على أنها أموال مدفوعة بدلاً من تقديم خدمة، تنتج وكالات المعونة العديد من المخرجات ذات العائد المنخفض والتي يمكن ملاحظتها مثل التقارير اللامعة، وعدد قليل من الأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها مثل التقييم اللاحق الانخراط في التعتيم والتحكم في الدوران وفقدان الذاكرة، مثل وصف جهود المساعدة دائماً بأنها جديدة ومحسنة"، بحيث يكون هناك القليل من التعلم من الماضي(محمد، ٢٠٢٢، ص٣٣).

دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت:

بدأت دولة الكويت منذ السنوات الأولى للاستقلال بتأسيس عدد كبير من المؤسسات المالية للقيام بأعباء الاستثمار وتنفيذ برامج الحكومة الاقتصادية، حيث شكلت هذه المؤسسات المالية أدوات الاستثمار وتقديم المساعدات للدول العربية. ففي نوفمبر عام ١٩٦١، أعلن عن قيام الشركة الكويتية للاستثمار (KIC) كمؤسسة تجارية شبه حكومية برأسمال يقارب (١٠.٤) مليون دينار كويتي، وفي عام ١٩٦٤ أنشئت الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (KFTCIC) بمشاركة رسمية تعادل (٨٠٪) وبرأسمال يقارب (٢٠) مليون دينار كويتي، وكذلك أنشأت الحكومة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار بمشاركة رسمية تعادل (٨٠٪) وبرأسمال يقارب (٢٠) مليون دينار كويتي (جابر، ٢٠١٥، ص٦٥) .

كما تم تأسيس الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي عام ١٩٦٦ لإدارة المشروعات المخصصة نحو التطور الاجتماعي والاقتصادي مثل بناء المدارس والمستشفيات والمشروعات السكنية والمساجد وغير ذلك، وأنشأت لتكون قناة تكميلية ثانوية للمساعدات الكويتية، رغم أنها موجهة لدول الخليج وجنوب الجزيرة العربية بالدرجة الأولى، من دافع الشعور القومي تجاه شعوب ودول الخليج العربي الشقيقة التي لم تكن بعد قد شهدت طهور أية ثروات نفطية فيها، حيث لعبت الهيئة دوراً فعالاً تجاه الدول الأكثر فقراً في ذلك الوقت (سليم، ٢٠١٧، ص٤٢) .

كما تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي لعب دوراً محورياً في تعزيز مكانة الكويت على المستوى العربي، حيث برز دور الصندوق كواحد من أهم الأدوات التي وظفتها الكويت في تعزيز مكانتها في تلك الفترة، لإعطاء الصورة والوجه الحضاري للكويت لدى دول العالم، وكان الصندوق الكويتي بمثابة سفارة اقتصادية كويتية في كل دول العالم، خاصة تلك التي ليس للكويت فيها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي، وبالتالي لعب دوراً مسانداً للدبلوماسية الكويتية في استقطاب تأييد قضايا الكويت ومصالحها في المحافل الدولية والإقليمية، إضافة لتعزيز المكانة والسمعة الكويتية عربياً وإقليمياً ودولياً (عامر، ٢٠١٤، ص٦٦).

وازداد دور المساعدات الإنسانية الكويتية وضوحاً في تعزيز مكانة دولة الكويت في الستينيات والسبعينيات، مع تزايد أنشطة الكويت الخارجية وأدوارها السياسية الخارجية ، ولجأت الكويت خلال هذه الفترة إلى مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والاقتصادية، حيث بات يُنظر إلى الكويت باعتبارها قوة مالية إقليمية كبيرة جداً، حيث استثمرت الكويت هذه المكانة المالية والاقتصادية في تقديم المساعدات والقروض للعديد من دول العالم العربي، كما وظفت نفوذها المالي للعب دور الوسيط في حل الأزمات والمشاكل بين الدول العربية، كما استطاعت

لعب دور مؤثر في مختلف مجريات الأحداث الإقليمية والعربية، حيث يعتبر دور الوسيط من أهم خصائص سياسة الكويت الخارجية، خصوصا خلال المرحلة الأولى التي أعقبت استقلال البلاد في عام ١٩٦١ (عثمان، ٢٠١٦، ص١١).

استعراض وتحليل المواقف الدولية لدولة الكويت تجاه العمل الإنساني:

تفخر دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا بمواقفها الإنسانية المشرفة في مساندة دول العالم، فقد كانت ولا زالت رائدة في العمل الإنساني وفي طليعة الدول المقدمة للمساعدات الإنسانية والتنموية ولطالما كانت الكويت في طليعة الدول المقدمة للمساعدات الإنسانية والتنموية، فقد ظهر على المستوى الدولي الدعم الذي قدمته حكومة دولة الكويت لرفع معاناة الأزمات الإنسانية حول العالم (إناس، ٢٠١٩، ص٨٥).

وفي ظل تفشي أزمة كوفيد ١٩ التي اجتاحت العالم، سيَّرت دولة الكويت خطاً جوياً للعديد من الدول لتقديم المساعدات الطبية، كما ساهمت بدعم التحالف العالمي للقاحات والتحصين كوفاكس بمبلغ ٤٠ مليون دولار. أما القضية الفلسطينية تظل على سلم أولويات العمل الإنساني الكويتي ولعل آخر محطة مضيئة سجلتها دولة الكويت تقديمها مساعدات طبية عاجلة إلى مستشفيات قطاع غزة التي تواجه نقصاً حاداً في الأدوية والمعدات الطبية نتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير (الحديثي، ٢٠١٤، ص٦٣).

وفى ٩ سبتمبر ٢٠١٤ تم اختيار دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني، وتسمية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيّب الله ثراه، قائداً للعمل الإنساني، وجرى ذلك خلال احتفال تاريخي رسمي أقامه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون في مقر الأمم المتحدة وهو حدث غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة. ولعل من بين الأسباب التي أدت الى تسمية الأمم المتحدة للكويت مركزاً للعمل الإنساني وأميرها قائداً للعمل الإنساني هي المساعدات الإنسانية التي تقدمها دولة الكويت للدول والشعوب المحتاجة، الحملات الإغاثية والمبادرات الإنسانية التي تطلقها دولة الكويت لنصرة الشعوب المنكوبة في مختلف دول العالم، المبادرات الإنسانية التي أطلقها سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، في عدد من القمم التي استضافتها دولة الكويت والتي من بينها (إنشاء صندوق الحياة الكريمة والتي ساهمت الكويت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وذلك خلال المنتدى الاقتصادي الإسلامي، إعلان دولة الكويت المساهمة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار وذلك على هامش مؤتمر المانحين لإعمار شرق السودان، المساهمات المالية الإنسانية لوكالة الأونروا و المفوضية العليا للاجئين ، الإعلان عن تقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية بمبلغ مليار دولار وذلك في القمة العربية الأفريقية الثالثة

، مضاعفة مساهمة دولة الكويت الطوعية السنوية لصندوق الأمم المتحدة المركزي للإستجابة للطوارئ الإنسانية الى مليون دولار (الخرينج، ٢٠١٧، ص١٤).

توزيع المساعدات الإنسانية الكويتية على المستوى الدولي:

فقد قام الصندوق الكويتي بتقديم ١٦ قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية ١٠٨.٥ مليون دينار كويتي، استفادت منها ١٦ دولة، منها دولتين عربيتين بنصيب ٣٦.٩٪ من قيمة القروض، وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات بنسبة ٥٥.٨ ، وقطاع الطاقة بنسبة ٢٢.٥٪ ، وقطاع الزراعة بنسبة ٢١.٧٪، وقد قدمت هذه القروض كالمعتاد بشروط ميسرة حيث تراوحت آجالها ما بين ١٨ سنة و ٢٧ سنة، وتراوحت فترة الإمهال ما بين سنة و ٦ سنوات، بينما تراوحت الفائدة ما بين ١.٥ و ٤٪ سنوياً. وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين ٣٥.٩٩٪ و ٣٧.٩٨٪ وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية ١١.٧٥ مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين وفلسطين (عبد الله، ٢٠٢١، ص٦٦) .

كما قام الصندوق الكويتي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) بتقديم ٢٣ قرضاً، بقيمة إجمالية بلغت حوالي ١٧٣.٧ مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك القروض ١٨ دولة، منها دول عربية حصلت على ٦٧.٣٪ من قيمة القروض، وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات، قطاع المياه والصرف الصحي، قطاع الطاقة وقطاع الزراعة، وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية ١٥.٧٥٥ مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين ،اليمن، المغرب، لبنان (العنقودي، ٢٠١٨، ص١٢).

وبلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)١٥ قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية ١٢٦.٣ مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصناعة وقطاعات أخرى، وقد استفادت من تلك المساعدات ٥ دول عربية، وبلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض ٦٥.٦٪. وقد قدمت هذه القروض بشروط ميسرة، وتراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد القروض من ٣ سنوات إلى ٦ سنوات، بينما تراوحت نسبة الفائدة على تلك القروض ما بين ٢٪ و٤٪ ، بما في ذلك نسبة قدرها ٠.٥٪ مصاريف إدارية، حيث انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين ٣٦%٪ و ٦١.٢٪ (الهاجري، ٢٠٢٠، ص٦٩) .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً من أهم الأدوار في السياسة الخارجية للدول في العقود الأخيرة، وخصوصاً في ظل ترجع أهمية العامل العسكري كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية، إذ أضحت الأداة الاقتصادية هي الأداة الأكثر فاعلية في العلاقات الدولية سواء بجانبها السلبي المتمثل بالعقوبات الاقتصادية أو بجانبها الإيجابي المتمثل بالمساعدات والحوافز الاقتصادية التي أضحت تحتل جانباً كبيراً من جوانب العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدول وخصوصاً الدول ذات الثقل الاقتصادي والمالي الكبير.

وقد اهتمت الكويت من استقلالها عام ١٩٦١ بالجانب الاقتصادي لعلاقاتها السياسية الخارجية، انطلاقاً من حقيقة كونها أحد أهم الدول النفطية في العالم، وبالتالي أحد أغنى الدول في العالم، وترسيخاً للسياسة التي انتهجتها الكويت منذ استقلالها بمشاركة أشقاءها العرب والمسلمين بالثروة التي وهبها لها الله، جاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي مثل الذراع الاقتصادي الخارجي لدولة الكويت والمسؤول عن تنمية الدول العربية والإسلامية ومساعدتها مالياً واقتصادياً قدر الإمكان، ونجح هذا الصندوق خلال قرابة نصف قرن بتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، حيث وصلت مساعداته المالية والاقتصادية إلى مختلف بقاع العالم، بجميع شعوبها بغض النظر العرق والدين.

إلا أن هذا النجاح الذي حققته السياسة الاقتصادية الخارجية الكويتية، لم ينعكس تماماً على العلاقات السياسية الخارجية للكويت، حيث ظلت هذه العلاقات محكومة بأبعاد ومصالح سياسية وإستراتيجية أخرى بعيدة عن منطق رد الجميل للكويت على ما قدمته خلال عقود طويلة من دعم اقتصادي ومالي للعديد من الدول العربية والإسلامية، وظهر ذلك جلياً إبان العدوان العراقي على الكويت عام ١٩٩٠، إذ فوجئت الكويت بالعديد من المواقف العربية والإسلامية وحتى الدولية التي لم تراعي ما قدمته الكويت لها من مساعدات في السابق، وتنكرت لها بشكل واضح وجلي، في حين فوجئت الكويت أيضاً ببعض المواقف السياسية لدول لم تكن في يوماً من الأيام تتلقى مساعدات اقتصادية ومالية من الكويت، إلا أنها تعاطفت مع قضية الكويت العادلة، مما أوجب على الكويت رد الجميل لهذه الدول ومكافئتها على مواقفها المشرفة من قضية الكويت العادلة.

ثانياً: النتائج:

١) شكل العامل الاقتصادي المتمثل في المساعدات الإنسانية الكويتية عاملاً رئيساً في رسم الكويت على المستويات العربية والإسلامية والدولية من خلال ما قدمته من مساعدات للعديد من الدول خلال فترة الدراسة، والتي امتازت أكثر ما امتازت به كونها لم تكن مساعدات مشروطة .

٢) قام الصندوق الكويتي للتنمية بالدور الأكبر في رسم سياسة المساعدات الإنسانية الكويتية منذ إنشائه، ولعل السياسة التي تم إنشاء الصندوق بناءً عليها جعلت من مساعداته الإنسانية ذات طابع إنساني صرف بعيد عن كافة الاعتبارات، وهذا ما جعل من الصندوق الأداة الأكثر فاعلية في تعزيز مكانة دولة الكويت عربياً وإسلامياً وعالمياً.

٣) شكلت المساعدات الإنسانية أهم أدوات السياسة الخارجية للدول الاقتصادية الكبرى والغنية مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفييتي، وازدادت أهمية هذه الأداة خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما أنها تشهد تطوراً في السنوات الأخيرة نتيجة لنزوع الدول الكبرى إلى الابتعاد عن استخدام الأداة العسكرية في السياسة الدولية والاستعاضة عنها بما يطلق عليه القوة الناعمة والتي تعتبر الأداة الاقتصادية أحد أهم عناصرها، وأكثرها فاعلية وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً، وحالات الفقر والعوز التي تجتاح العديد من دول العالم.

٤) لعبت الثروة النفطية الكبيرة التي تمتلكها الكويت دوراً كبيراً في انتهاج الكويت لسياسة اقتصادية خارجية قائمة على دعم الأشقاء من الدول العربية والإسلامية وكذلك دول العالم الثالث الأخرى، وخصوصاً بعد الفورة النفطية التي شهدها العالم في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات، والتي ساعدت على رفد خزينة الكويت بمبالغ هائلة ساهمت في جهود الكويت الاقتصادية .

٥) حرصت الكويت منذ حصولها على استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي شكل الذراع الاقتصادي الكويتي خلال أكثر من نصف قرن الآن، وأصبح من أهم صناديق العون الاقتصادي العالمية، حيث امتدت نشاطاته إلى جميع أنحاء العالم.

٦) أظهرت أزمة الخليج والعدوان العراقي على الكويت واحتلاله عام ١٩٩٠، الضعف في التوظيف الخارجي للمساعدات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة السابقة لهذه الأزمة وخصوصاً منذ بداية الثمانينيات مع توسيع

مجال هذه المساعدات لتشمل الدول الإسلامية ودول العالم الثالث الأخرى، إلا أن هذا التوسع في مساعدات الكويت الخارجية لم يكن يستند إلى أسس وثوابت ترتبط مباشرة بأهداف السياسة الخارجية الكويتية.

ثالثاً: التوصيات:

١) العمل على ربط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بوزارة الخارجية الكويتية بشكل مباشر، وإتباع سياسة التقييم المستمر لسياسات الصندوق من خلال قياس مدى تحقيقها لأهداف السياسة الخارجية الكويتية وذلك من خلال وجود معايير وضوابط لسياسة الاقتراض التي يقدمها الصندوق للدول بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الكويت أولا وأخيراً، مع عدم تنصل الكويت من مسؤولياتها الإنسانية والدولية.

٢) العمل على مراجعة سياسة التوظيف في الصندوق، حيث أنه على الدوام يستعين بخبراء ومتخصصين غير كويتيين كما أنه لم يكن يجري أي دراسة جدوى سياسية لأي مشروع يريد أن يقدم له مساعدات.

٣) الاهتمام بتوجيه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى دول جنوب شرق آسيا، حيث أن معظم النفط الكويتي يباع في تلك الدول والكويت مستفيدة من هذه الدول وبالتالي لابد أن تظهر الكويت تعاطفها مع هذه الدول حتى تتعاطف بالتالي مع قضايا الكويت.

٤) ضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، حتى تدرك الشعوب مدى حرص الكويت على توثيق علاقاتها مع الدول العربية الإسلامية، وذلك لتفادي تكرار ما حدث من تعاطف شعبي ضد الكويت في عام ١٩٩٠ نتيجة لغياب هذا الإدراك من قبل الشعوب العربية لمساهمات الكويت الإنسانية الأخوية تجاه الشعوب العربية والإسلامية.

٥) تبقى المساعدات الاقتصادية الكويتية وسيلة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الخارجية كون الكويت بلد صغير وفي منطقة مشتعلة سياسياً وساخنة بالأحداث لكن يجب مراعاة وجود حالة من التوازن في سياسات الصندوق من حيث قيمة ونوعية المساعدات.

٦) استمرار حكومة الكويت في النهج القائم على تقديم المساعدات الإنسانية للدول المحتاجة والمتضررة نتيجة كوارث وفقاً لنفس السياسة الكويتية، والتي تقوم على مبدأ الإنسانية دون فرض أية إملاءات سياسية على الدول المتلقية، فهي بذلك تحافظ على دورها الإنساني وتعمل على توظيف الثروة التي حباها الله لها في خدمة البشرية.

٧) العمل على محاولة توجيه المساعدات الإنسانية للشعوب بشكل مباشر من خلال لجان شعبية أو منظمات إغاثة دولية، وليس للحكومات، نظراً لما يمكن أن يرتبط بهذا الأمر من فساد داخل بعض الحكومات المستقبلة لتلك المساعدات الإنسانية، وذلك ما يمكن أن يضمن وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها الفعليين.

٨) إنشاء لجنة متخصصة داخل الصندوق الكويتي للتنمية تعمل على إجراء الأبحاث والدراسات الخاصة بالتوظيف الأمثل للمساعدات الإنسانية في تعزيز مكانة دولة الكويت على المستويات العربية والإسلامية والدولية، دون المساس بالبعد الإنساني للمستفيدين.

٩) محاولة إعادة تقييم المساعدات الإنسانية وتأثرها بالظروف السياسية الدولية وتذبذب أسعار النفط وارتفاع مستوى المعيشة للمواطن الكويتي، بالشكل الذي يحافظ على تقديم المساعدات الإنسانية ما أمكن، دون الإضرار بالمواطن ومستوى معيشته.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

الكتب

- أسيري، عبد الرضا (٢٠١٠): النظام السياسي في الكويت، مبادئ وممارسات، مطابع الوطن، الكويت.
- الجاسم، نجاة عبد القادر (٢٠١٦): التطور السياسي والاقتصادي للكويت، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة.
- الفليح، عصام عبد اللطيف (٢٠١٥): العمل الإنساني في كلمات سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الطبعة الأولى، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية للنشر.
- الهياجنة، محمد نعمان (٢٠١٦): مبادئ العلوم السياسية، عمان، المكتبة الوطنية.
- جابر، طارق يوسف (٢٠١٥): السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- دغمان، مهدي الشيباني (٢٠١٤): الأحزاب السياسية، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، طرابلس.
- سليم، محمد السيد (٢٠١٧): تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

- عامر، حمدي عطية مصطفى (٢٠١٤): الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- عبد الفتاح، سيف الدين (٢٠١٥): المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
- عثمان، محمد عثمان (٢٠١٦): مواجهة الأزمات، مصر، العربية للنشر والتوزيع.
- غالي، بطرس وعيسى، محمود خيري (٢٠١٤): المدخل للعلوم السياسية، الطبعة السابعة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- نوير، عبد الله عباس (٢٠١٩): شيخ الدبلوماسية، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت.

الدوريات والمجلات

- السيف، حامد (٢٠١٣): ايجابيات وسلبيات الاقتصاد الكويتي، مجلة الشاهد، الكويت.
- الكفارنة، عارف صبيح (٢٠١٩): العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٤٢.
- حسن، هيفاء رشيد (٢٠١٥): الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٤، العدد ١٣.
- خضير، ماجد يوسف (٢٠١٧) مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد التاسع والأربعون، ص
- ريطال، صالح عاى (٢٠١٦): المساعدات الإنسانية من الطابع الإنساني إلى التسييس، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد ١٤، مركز جيل البحث العلمي.
- عتو، أحمد محي (٢٠٢١): المساعدات الإنسانية بين التسييس ومبادئ العمل الإنساني، المجلة الجزائرية للحقوق والعمل السياسي، مجلد ٦، العدد١، المركز الجامعي أحمد بن يحيي الونشريسي.
- قشقوش، محمد عبد الخالق (٢٠١٣): حدود الدور السياسي للجيوش، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٣، العدد ٥٢.
- محمد، عادل شمس الدين (٢٠٢٢): تنظيم المساعدات الإنسانية في السودان، مجلة العدل، السنة ٢٤، العدد ٦٠، وزارة العدل، المكتب الفني.
- مصطفى، نادية محمود محمد (٢٠١٥): أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده إشكالية الاستمرارية والتغير، مجلة شئون عربية، العدد١٢١، جامعة الدول العربية الأمانة.

- يحيي، كارم السيد (٢٠١٦): الدور السياسي للمجتمع المدني التونسي، دراسة حالة الاتحاد العام للشغل، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٢، العدد ٢٠٣.

الرسائل العلمية

- إناس، شيباني على (٢٠١٩): تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- الحديثي، إبراهيم نوح (٢٠١٤): الإجراءات المنظمة للعمل الخيري: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الملك سعود، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الخرينج، فهد مبارك (٢٠١٧): دور دولة الكويت في دعم الاستقرار في آسيا الوسطي في ظل حكم الأمير صباح الأحمد آل صباح، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الدراسات والبحوث الأسيوية.
- الزايد، سارة عبد اللطيف سعود (٢٠١٥): المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- السعيدي، سعاد بردي عوض (٢٠٢١): دور الصندوق الكويتي للتنمية في صنع السياسة الخارجية تجاه افريقيا، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
- السلوم، خالد احمد (٢٠١٣): دور السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس، مصر
- العازمي، استقلال ابراهيم (٢٠١٦): السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- العبادي، صلاح الدين عبد الله (٢٠١٧): الدور السياسي للصحافة اليومية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- العجمي، مبارك (٢٠١٧): المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- العنزي، عدنان عبد الله (٢٠١٩): تأثير التحديات الاستراتيجية الإقليمية والدولية على الأمن القومي للدول الصغيرة– دراسة حالة دولة الكويت، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- العنقودي، عبد الرحمن ناصر عايد (٢٠١٨): توظيف المساعدات في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

- الهاجري، ناصر ضاحي فلاح (٢٠٢٠): المؤسسات الرسمية والأهلية الكويتية ودورها تجاه القضايا العربية والإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات.
- سارة، عبد اللطيف سعود (٢٠١٥): المساعدات المالية الكويتية وأثرها علي العلاقات العربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط.
- عبد الله، عمر عبد الله محمد (٢٠٢١): الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الكويتية تجاه مكافحة الإرهاب، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- مبارك، سعيد عوض العجمي (٢٠١٧): المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط.
- منصور، مشعل أحمد (٢٠١٣): دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية، دراسة حالة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- يوسف، منال فكري بدروس (٢٠٢٢): الدور التنموي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في إقليم غرب افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Berman, E., Felter, J., Shapiro, J., and Troland, E. (2015): Effective aid in conflict zones, voxeu.org, 26th May.
- Bermeo, B., (2018): Foreign Aid, Foreign Policy, and Strategic Development, PhD Dissertation, Princeton University, New Jersey, USA.
- Bojang, A., (2018): The Study of Foreign Policy in International Relations, Journal of Political Sciences & Public Affairs, Bojang AS, J Pol Sci Pub Aff, Vol., 6, Issue, 4.
- Byung, l., (2017): Security policy dynamics: effects of contextual determinants to South Korea, Aldershot, Hampshire, England, Burlington, and Ashgate.
- European Development Fund, (2011): Multilateral Aid Review: Assessment of the European Development Fund (EDF).
- George, M., (2015): A Theory of Foreign policy, New York, Praeger.
- Holsti, K.J., (2015): International politics: A Framework for Analysis 2nd Edition London, prentice Hall.
- Markovits, D., (2017): Foreign Aid and the status Quo: Evidence from Pre-Marshall plan Aid, the Harvard University Department of Government's International Relations, and the Brown university political Science Department, Workshop.

- Mintz, A., and DeRouen, K., (2023): Understanding Foreign Policy Decision Making, Cambridge: Cambridge University Press.
- Mittal, C., (2018): Foreign aid and India's economic development, New Delhi, India Commonwealth Publishers.
- Nunn, N., and Qian, N., (2014): US Food Aid and Civil Conflict, American Economic Review, 104 (6): 1630-1666.
- Paul, S., (2011): power, Freedom and Diplomacy: The Foreign policy of the United States (New York, Rdom House).
- Picard, l., (2017): Foreign Aid and Foreign Policy: Lessons for the Next Half-Century.
- Qian, N., (2014): Making Progress on Foreign Aid, Annual Review Economics, August 18th.